سياسة تمويل المبادرة الزراعية في العراق عام 2008 الجهات التنفيذية وصناديق الإقراض التخصصية

أ . د سعد عبد نجم عبدالله العبدلي* أياد كاظم عيدان البولاني**

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان أهمية توافر معايير وأسس التمويل الزراعي في سياسة التمويل التي تتبناها الحكومة كي تحقق أهدافها، فقد تبنت الحكومة العراقية بعد منتصف عام 2008 مبادرة زراعية شاملة للنهوض بالقطاع الزراعي والاروائي عن طريق توفير مبالغ إضافية بالموازنة العامة لدعم مشاريع وزارتي الزراعة والموارد المائية ودعم الأنشطة والفعاليات الساندة للقطاع الزراعي، فضلا عن تقديم القروض الزراعية للمستثمرين من خلال صناديق الإقراض التخصصية، وتضمنت مشكلة البحث في (عدم وجود خطة ائتمانية لسياسة تمويل المبادرة واعتمادها على إيرادات الموازنة العامة في توفير الأموال مما أثر بشكل أو بأخر في تحقيق أهدافها)، تضمن البحث مبحثين تطرق الأول الى المبادرة الزراعية، إلادارة والجهات التنفيذية، بينما تطرق الثاني الى آلية الإقراض الزراعي في صناديق الإقراض التخصصية،أعتمد منهج الوصف والتحليل في التوصل الى النتائج التي شملت المدة (2008-2015)، توصل الباحثان الى جملة من الاستنتاجات أهمها تأثر تخصيصات القطاع الزراعي والاروائي والقروض بالارتفاع والانخفاض الذي شهدته الموازنة العامة لاعتمادها الكلي على إيرادات النفط، وحصول تفاوت بالأموال المقررة والمصروفة للمحافظات ولصناديق الإقراض التخصصية لعدم وجود خطة ائتمانية ، وقد أوصى الباحثان بضرورة حصر سياسة التمويل بالمصرف الزراعي التعاوني بعد إعادة هيكلته فضلا عن اعتماد خطة ائتمانية مدروسة تعتمد على إلاحصاءات الدقيقة عن واقع القطاع الزراعي وربط عملية الإقراض بالادخار.

Abstract:

The research aims to show the importance the availability of standards and the foundations of agricultural finance in the financing policy adopted by the government in order to achieve its objectives, the Iraqi government adopted after the mid-2008 comprehensive agricultural initiative to promote the agricultural sector and irrigation by providing additional funds the general budget to support the ministries of agriculture and water resources and support activities projects and events chock agricultural sector, as well as providing agricultural loans to investors through specialized lending funds, and included a problem with the (lack of credit policy plan funding for the initiative and its dependence on the public budget revenues in the provision of funds, which affected one way or another to achieve their objectives), which included research two themes touched first to agricultural initiative, the administration and executive bodies, while touched second to agricultural lending mechanism in the specialized lending funds, curriculum description adopted and analysis to reach results that included

* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .

** باحث .

تأريخ استلام البحث 2016/8/23
تأريخ قبول النشر 2016/10/11
مستل من أطروحة دكتوراه

a period (2008-2015), the researcher suggested a number of conclusions notably affected the agricultural sector and irrigation allocations and loans to rise and the decline in the general budget total dependence on oil revenues, and for varying the funds planned and disbursed to the provinces and funds specialized lending to the lack of credit plan, and researcher recommended that inventory financing policy agricultural cooperative bank after the restructuring, as well as the adoption of a deliberate credit plan based on accurate statistics the reality of the agricultural sector and to link lending saving process.

المقدمة :

شهد القطاع الزراعي العراقي تراجعا واضحا في مستوى الإنتاج والإنتاجية والبنية التحتية وبدأت الحكومة بالبحث عن حلول لإنقاذه فشرعت في أطلاق المبادرة الزراعية بعد منتصف 2008 ووضعت الخطوات الأولى لها والتفكير في توسيع التمويل والإقراض ليشمل نشاطات وأغراض مختلفة من خلال إنشاء سبعة صناديق إقراض تخصصية تقوم بتمويل المستثمرين برؤوس الأموال، فضلا عن دعم القطاع الزراعي والاروائي من خلال تخصيص أموال إضافية في الموازنة العامة لوزارتي الزراعة والموارد المائية لغرض تنفيذ بعض المشاريع الإستراتيجية ومشاريع البُنى التحتية كما شملت دعم الفعاليات والنشاطات السائدة أيضا كالتعليم الزراعي والمؤتمرات وورش العمل عن طريق المكتب التنفيذي التابع للجنة العليا للمبادرة الزراعية.

أهمية البحث:

التعرف على أهمية سياسة التمويل الزراعي في تحفيز الاستثمار الزراعي من خلال دراسة أنموذج سياسة تمويل المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة العراقية عام 2008

مشكلة البحث:

إن عدم وجود خطة ائتمانية في بداية انطلاق المبادرة الزراعية واعتماد تمويل للجهات التنفيذية للمبادرة الزراعية على الموازنة العامة أسهم وبشكل واضح في حصول تفاوت في حجم المبالغ المصروفة للقروض على مستوى الصناديق وكذلك التفاوت بين المحافظات فضلا عن انخفاض حجمها بعد أن شهدت أسعار النفط تراجعا مما انعكس على أداء المبادرة الزراعية.

فرضية البحث: إن هناك علاقة ايجابية بين التمويل الزراعي وتحفيز الاستثمار، لكنها مشروطة باعتماد أسس وقواعد التمويل الزراعي ومنها وجود خطة ائتمانية فضلا وجود تخطيط دقيق للتعامل مع الزيادة والانخفاض في الموازنة العامة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على مدى التزام سياسة تمويل المبادرة الزراعية بمعايير ومؤشرات سياسات التمويل الزراعي وانعكاس ذلك على تنفيذ البرامج والنشاطات الزراعية.
الحدود الزمانية والمكانية: القطاع الزراعي في العراق للمدة (2008-2015)

منهجية البحث:

تم اعتماد منهج الوصف والتحليل للبيانات وللمدة (2008-2015) .

هيكلية البحث:

يتضمن البحث مبحثين:
المبحث الأول: المبادرة الزراعية، الإدارة والجهات التنفيذية.
المبحث الثاني: آلية الإقراض الزراعي في صناديق الاقراض التخصصية .

المبحث الأول
المبادرة الزراعية - الإدارة والجهات التنفيذية

1- إدارة عملية الإقراض في المبادرة الزراعية:

تتم إدارة المبادرة الزراعية من قبل (اللجنة العليا لإدارة المبادرة الزراعية) والتي تضم كل من (رئيس الوزراء رئيسا للجنة، رئيس هيئة المستشارين نائب رئيس اللجنة ، مدير تنفيذي للمبادرة ، وزير الموارد المائية ، وزير الزراعة والذي أصبح فيما بعد نائب رئيس اللجنة، وممثل عن اللجنة الزراعية والمياه والاهوار في مجلس النواب مراقبا، وعدد من الخبراء)، تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري أو اقتضاء الضرورة لمتابعة عملية النهوض بالقطاع الزراعي، وهي الجهة المسئولة عن إصدار التعليمات والتوجيهات التي تخص المبادرة الزراعية (اللجنة العليا للمبادرة الزراعية،2008).

أما عملية الإقراض الزراعي في صناديق الإقراض التخصصية فتتم إدارتها عن طريق:

أ- مجلس إدارة الصناديق التخصصية: ويضم وزير الزراعة رئيساً وعدد من الأعضاء(وكيل وزارة الزراعة الإداري وأعضاء من وزارة الزراعة، مدير عام المصرف الزراعي، مدير عام القانونية في البنك المركزي ، ممثل من اللجنة العليا للمبادرة الزراعية)، وقد تم تخويل اللجنة صلاحية المناقلة ضمن مبالغ الصندوق الواحد كذلك جرى تخويلها في استضافة الخبراء والمختصين عند الحاجة وبعض الصلاحيات التي تمنح من قبل اللجنة العليا للمبادرة الزراعية فضلا عن الأمور الإجرائية والقرارات التي تخص عملية الإقراض.

ب- لجنة الإقراض : وهي لجنة منبثقة من مجلس إدارة الصناديق التخصصية برئاسة (وكيل وزير الزراعة الإداري، مدير عام المصرف الزراعي، مستشار ومدراء عامين من وزارة الزراعة، ممثل عن المصرف الزراعي التعاوني)، مهمتها أقرار القروض التي تزيد مبالغها عن (50) مليون دينار ولا تتجاوز (100) مائة مليون دينار، بعد ذلك ارتفعت الصلاحية لتصل الى (250) مليون دينار ، ومازاد عنها من صلاحيات مجلس إدارة الصناديق التخصصية.

ج- المصرف الزراعي التعاوني : يمثل النافذة التسويقية لقروض المبادرة الزراعية ويتم من خلاله منح القروض الزراعية التي تصادق عليها لجنة الإقراض أو مجلس الإدارة وحسب حجم القرض وطبيعة الصندوق، يتقاضى خلالها المصرف الزراعي رسم خدمة مقداره (2%) من إجمالي القرض الممنوح، وكذلك منحه الصلاحية للقيام بإقرار ومنح القروض التي لا تتجاوز (50) خمسون مليون دينار من قبل مدير عام المصرف الزراعي التعاوني في بداية انطلاق المبادرة ، ثم وصلت صلاحياته الى (100) مليون دينار، كما يقوم المصرف بتنفيذ القرارات والتوجيهات الصادرة من اللجنة العليا لإدارة المبادرة الزراعية ومجلس إدارة الصناديق التخصصية ولجنة الإقراض المنبثقة منه، ويتم تخصيص مبالغ سنوية في الموازنة العامة للمبادرة الزراعية تقوم اللجنة العليا للمبادرة الزراعية بتقسيمها بين الجهات التنفيذية للمبادرة الزراعية والمتمثلة بـ(وزارة الزراعة ، وزارة الموارد المائية، والمصرف الزراعي التعاوني)، والتي تقوم بدورها في تنفيذ المشاريع أو الأعمال التي تسهم في دعم القطاع الزراعي وبمختلف المجالات، وقد تفاوتت المبالغ المخصصة للمبادرة من سنة لأخرى ، كما إن هناك تفاوت في حصة كل جهة خلال سنوات المبادرة فضلا عن التفاوت الذي حصل بين المحافظات وبين الصناديق التخصصية (المبادرة الزراعية، 2008).

2- الجهات التنفيذية: التخصيصات والمشاريع :

عَملت المبادرة الزراعية في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي:

أ- دعم وزارة الموارد المائية:

يتم تخصيص مبالغ سنوية من قبل المبادرة الزراعية لمشاريع وزارة الموارد المائية لتنظيم استثمار الثروة المائية في العراق على النحو الأمثل من خلال إنشاء مشاريع إستراتيجية مهمة في العديد من محافظات العراق وإصلاح بعض البني التحتية ،استصلاح الأراضي ، شق وتبطين وتوسيع شبكات البزل وربطها بالمصب العام والتشجيع على استخدام طرق الري الحديثة لتقليل الهدر في الثروة المائية وترشيد استخدامها من خلال التوعية المستمرة ونشر جمعيات مستخدمي المياه.

ويتم تنفيذ هذه المشاريع عن طريق الهيئات والدوائر التابعة للوزارة وهي(الهيئة العامة للمياه الجوفية، الهيئة العامة للسدود والخزانات،الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح،الهيئة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل دائرة تنفيذ أعمال كري الأنهار،مركز الدراسات والتصاميم الهندسية).(وزارة الموارد المائية2015)

جدول (1)

حجم التخصيصات والمصروف الفعلي لوزارة الموارد المائية للمدة(2008-2015)

السنة	التخصيص المالي1 مليار/ دينار	المصروف الفعلي2 مليار/ دينار	نسبة الصرف% 2/1
2008	225.600	66.076	29
2009	191.760	109.078	56
2010	288.283	173.352	60
2011	308.521	172.985	56
2012	253.958	224.287	88
2013	258.290	218.005	84
2014	98.408	77.339	78
2015	31.000	17.927	57

الجدول :من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات، وزارة الموارد المائية، 2015.

يبين الجدول إن هناك تفاوتاً في حجم المبالغ السنوية المخصصة والمصروفة من سنة لأخرى، كما يظهر تفاوتاً في نسبة الصرف التي تراوحت بين (29_88%) خلال مدة الدراسة وكان عام 2012 هو اكبر الأعوام في حجم المبالغ المصروفة اذ بلغت(224.287) مليار دينار وكذلك في نسبة الصرف التي وصلت الى (88%) بينما كان عام 2015 الأقل في حجم المبالغ المخصصة والتي بلغت (31) مليار دينار، وكذلك في حجم المبالغ المصروفة حيث بلغت (17.927) مليار دينار، ويعود السبب الى ضعف تخصيصات المبادرة الزراعية من الموازنة العامة بسبب انخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط ، وكان عام 2008 الأقل في نسبة الصرف التي بلغت (29%) ويعود سبب ذلك الى إن انطلاق المبادرة كان بعد منتصف العام 2008، كما إن التفاوت في الصرف يعود الى عوامل عديدة منها ان السنوات الأولى شهدت صرف المبالغ بنسبة كبيرة من قبل وزارة المالية بسبب وجود الوفرة المالية وارتفاع أسعار النفط بينما تراجعت حجم التخصيصات وحجم المصروف منها عامي (2014,2015) بسبب العجز المالي الذي شهده العراق ، وهذه المبالغ لا تتناسب مع حجم وأهمية المشاريع التي تقوم بتنفيذها.وسنشير الى مشاريع الوزارة (الملحق1).

ب- دعم مشاريع وزارة الزراعة:

تم تخصيص مبالغ سنوية إضافية عن طريق المبادرة الزراعية لدعم المشاريع الاستثمارية وتوسيع ، تطوير، تحديث البنية التحتية للمشاريع الزراعية والتأسيس لمشاريع زراعية جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في جميع المحافظات وسنشير الى أهم المشاريع التي تبنتها وزارة الزراعة عن طريق الأموال المخصصة من المبادرة الزراعية(الملحق2) ، كما إن وزارة الزراعة تقوم بتنفيذ مشاريع استثمارية عن طريق موازنتها الاستثمارية السنوية.

جدول (2)

حجم التخصيصات الاستثمارية وتخصيصات المبادرة الزراعية وعدد المشاريع للقطاع الزراعي للمدة (2008- 2015)

السنة	الإنفاق الاستثماري وزارة الزراعة (مليار/ دينار)	عدد المشاريع	نسبة الانجاز%	تخصيصات المبادرة (مليار/ دينار)	عدد المشاريع	نسبة الانجاز%
2008	95.490	77	62	76.486	10	-
2009	110.500	87	75	71.000	5	-
2010	79.441	75	_	0	0	-
2011	96.512	136	-	7.400	16	-
2012	121.894	131	88	198.124	16	74
2013	124.487	110	84,1	130.710	10	75
2014	80.001	81		14.877	7	97
2015	22.286	71	27,8	2.782	5	3,4

الجدول :من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الخطة الاستثمارية، وزارة الزراعة، 2015.

ويظهر الجدول (2) إن الإنفاق الاستثماري للقطاع الزراعي في بداية السنوات الأربعة الأولى من عمر المبادرة الزراعية كان اكبر حجما من حجم التخصيصات للمبادرة الزراعية، وحصل العكس في عامي (2014,2013) حيث كانت تخصيصات المبادرة الزراعية اكبر حجماً من حجم الإنفاق الاستثماري للقطاع الزراعي ، بعد ذلك وفي عامي (2014,2015) انخفض حجم التخصيصات للمبادرة الزراعية بنسبة كبيرة ، وكذلك انخفض حجم الإنفاق الاستثماري للقطاع الزراعي هو الآخر، ان هذا التفاوت والتغيير الذي يحصل في حجم المبالغ المخصصة للخطة الاستثمارية ولمشاريع المبادرة الزراعية يتأثر بشكل كبير في الوضع المالي

للعراق لان مصدر التمويل واحد وهو الموازنة العامة التي تتأثر بشكل واضح وكبير بالإيرادات النفطية والتي تشهد بين الحين والآخر ارتفاعاً وانخفاضاً ، كما إن هناك سنوات شهدت ارتفاعاً في حجم التخصيصات للمبادرة الزراعية ففي عام 2012 وصلت الى أعلى مستوياتها وبلغت (198.124) مليار دينار إلا أنها شهدت بعد ذلك تراجعا بسبب انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني وضعف استرداد القروض لاسيما في المحافظات التي تميزت بكثرة المبالغ المخصصة لها وهي(نينوى،الانبار،صلاح الدين، ديالى) فضلا عن منطقة حزام بغداد حيث انخفض حجم التخصيصات بشكل واضح حيث بلغ (15.000) مليار دينار عام (2014)، ثم وصلت الى أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة وهو العام 2015 حيث بلغت(2.782) مليار دينار، كما رافقها أيضا تراجع في حجم التخصيصات لمشاريع القطاع الزراعي ضمن الخطة الاستثمارية حيث انخفض من (124.487) مليار دينار عام (2013) لتصل الى (80.000) مليار دينار عام 2015 ، ثم انخفضت الى أدنى من ذلك لتصل الى (22.286) مليار دينار عام 2015.

وهناك آلية أخرى تقوم بها وزارة الزراعة ضمن المبالغ المخصصة لها من المبادرة الزراعية وهي دعم المزارعين من خلال بعض المشاريع ومنها (مشروع تقانات الري) الذي بدأ في تشرين الثاني عام 2011 ومشروع (شاتلات الرز) ، حيث تصل نسبة الدعم (50%) من سعر المنظومة وتقوم الوزارة بتجهيز الفلاحين بالمنظومات على ان يتم التسديد وفق آليات معينة محددة من قبل دائرة التجهيزات الزراعية، وقد بدأ العمل بها منذ عام 2011 ومازالت مستمرة الهدف منها إدخال الطرائق الحديثة للري فضلا عن الاقتصاد بكميات المياه وشملت عدة أنواع من المنظومات طبقاً للمساحة المزروعة، وقد شهدت توسع واضح في قيمة المبيعات للسنوات الأولى حيث ارتفعت قيمتها من(4.136) مليار دينار عام 2011 لتصل الى(31.610) مليار عام 2013 بعدها في عام 2014 تراجعت لتصل الى(19.629) مليار دينار، أما في عام 2015 فقد شهدت تراجعا واضحا في قيمتها لتصل الى(4.552) مليار دينار ولأسباب عديدة منها انخفاض حجم التخصيصات بسبب عجز الموازنة فضلا عن تدهور الوضع الأمني لاسيما في المحافظات التي تستخدم هذه المنظومات بكثرة وهي (نينوى ، صلاح الدين،الانبار، ديالى)، والجدول (1) (الملحق2) يبين ذلك.

ج- المصرف الزراعي التعاوني :

سعت المبادرة الزراعية إلى إنشاء صناديق إقراض تخصصية لدعم المزارعين بالقروض الزراعية تتم إدارتها من قبل المصرف الزراعي التعاوني سنشير لها بشكل تفصيلي لاحقاً ، تقوم هذه الصناديق بمنح المزارعين والفلاحين وأصحاب المشاريع والشركات الزراعية قروضا ميسرة من دون فوائد مصرفية وبفترات تسديد مناسبة من خلال آليات محددة تهدف الى تطوير، تنمية وتحديث الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني عبر مكننة وسائل وأساليب الإنتاج الزراعي من الآفات والمحاصيل المماثلة المستوردة، والاهتمام بالثروة الحيوانية عبر دعم مشاريع إنتاجها وحمايتها وتحسينها وإنتاج أعلافها وتحفيز المستثمرين المحليين على إنشاء المصانع ذات العلاقة بالإنتاج النباتي الحيواني.

يتم تخصيص مبالغ سنوية لكل صندوق عن طريق مجلس أدارة الصناديق وتقوم مديريات الزراعة والمصرف الزراعي في المحافظة بدراسة المشاريع المقدمة وإقرارها وإرسالها الى لجنة الإقراض التي تقوم بدورها بالمصادقة عليها وإرسالها الى المصرف الزراعي لغرض تخصيص الأموال اللازمة لها وتحديد عدد الإقساط والدفعات وفي كثير من الأحيان تفوق المبالغ المقررة حجم المبالغ المخصصة وهذا يعود الى عدم وجود خطة ائتمانية في بداية انطلاق المبادرة وعدم التزام مديريات الزراعة بحجم المبالغ المخصصة لها ولكل صندوق.

كما تقوم اللجنة العليا للمبادرة الزراعية من خلال المكتب التنفيذي التابع لها بتقديم الدعم للتعليم الزراعي بكافة مراحله من خلال إرسال البعثات والزمالات الدراسية الخاصة بالقطاع الاروائي والزراعي والبيئة ، ودعم طلبة الدراسات العليا في العراق، والثانويات الزراعية في وزارة التربية بشراء آليات ومستلزمات زراعية تعليمية، وشراء آليات لبعض الكليات الزراعية، ودعم المؤتمرات العالمية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بالرعاية والتمويل المالي، وإقامة المؤتمرات والورش وعقد اللقاءات للمتخصصين للخروج بتوصيات تصب في خدمة القطاع الزراعي، دعم ورعاية مؤتمرات الاتحاد العام للجمعيات التعاونية في العراق، فضلا عن طبع كتب علمية تخصصية في القطاع الزراعي.والجدول (3) يبين حجم المبالغ المخصصة والمصروفة .

جدول (3)
التخصيصات السنوية والمبالغ المصروفة للجنة العليا للمبادرة الزراعية (المكتب التنفيذي)
للمدة (2008-2015) مليار/ دينار

السنة	التخصيصات 1	المبالغ المصروفة 2	(نسبة المصروف للمخصص) 2/1%
2008	2.400	0.193	8
2009	2.000	0.116	5.8
2010	2.400	0.322	13.4
2011	2.400	0 .452	18.8
2012	2.400	2.466	102.7
2013	2.040	0 .532	26
2014	2.040	1.210	59.3
2015	2.040	1.000	49
المجموع	17.720	6.264	35.34

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المكتب التنفيذي للمبادرة الزراعية ،2015
ويظهر الجدول أن هناك تفاوتاً بالنسب بين المبالغ المخصصة والمصروفة إذ تراوحت بين(8_102%) وكان عام 2012 هو الأعلى فقد تجاوز المصروف المبلغ المخصص فبلغ (102.2%)، فيما كان عام 2009 هو الأقل حيث بلغ (5.8%) ، كما يظهر الجدول ضعف في نسب المصروف الى المخصص وكذلك التفاوت من سنة لأخرى ، وقد شهدت ارتفاع واضحاً في عام 2012 حيث تجاوزت نسبة المصروف (102.7%)، ويعود ذلك لطبيعة النشاطات التي تقوم بدعمها والتي ذكرت آنفاً.

المبحث الثاني

آليات الإقراض وصناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية

1-آلية وشروط الإقراض :

لقد حددت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية الجهات المشمولة بقروض الصناديق التخصصية وفقاً للاتي: (اللجنة العليا للمبادرة الزراعية،2008).

أ- يستطيع كل من يعمل في القطاع الزراعي بكافة مفاصله من مهندسين زراعيين وأطباء بيطريين أو فلاحين ومزارعين ممن يمتلك أو يؤجر أرضا زراعية أو مشروعا ذا علاقة بالقطاع الزراعي بموجب عقد نافذ مع وزارة الزراعة أو غيرها إن يستفيد من المبادرة الزراعية للحصول على قرض تأهيل لإنشاء أو تشغيل أو توسيع مشروع زراعي سواء في الإنتاج النباتي أو الحيواني وفق الضوابط المحددة.

ب-يمكن للصناعيين والشركات الخاصة الساندة للقطاع الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) الاستفادة من فرص الحصول على قرض من المبادرة الزراعية لتطوير معاملهم أو توسيعها أو تحديث خطوط الإنتاج مثل معامل علف (بلت) ، معامل الأسمدة ،المبيدات الحيوية ، البيوت البلاستيكية وملحقاتها ، منظومات الري الحديثة الرش والتنقيط وغيرها وفق الآليات التي وضعها مجلس إدارة صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية .

2- صناديق الإقراض التخصصية:

تشمل صناديق الإقراض التخصصية سبعة صناديق هي:-

الصندوق الأول : صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين:

يهدف الصندوق تقديم القروض الزراعية القصيرة ، المتوسطة والطويلة الأجل لمستحقيها بغية دعم عملية الإنتاج الزراعي ويشمل تمويل مختلف الإغراض كالمحاصيل الحقلية (الحنطة ، الشعير ، الشلب ، الذرة الصفراء ، الجت ، البرسيم ، البطاطا، محاصيل الخضر الصيفية، خضر متنوعة،زراعة العلف الأخضر ،إنشاء البساتين الجديدة، الحمضيات والنفضيات ،المشاتل وأدامتها وتطويرها ، إنشاء بيوت بلاستيكية ، مناحل العسل ،زراعة المحاصيل الزيتية كزهرة الشمس. السمسم .والقطن وغيرها) (صندوق صغار المزارعين والفلاحين،2008).

الجدول(4) يبين إن أعداد المستفيدين الكلي من هذا الصندوق بلغ (38342) مستفيداً وان أعداد المستفيدين في محافظة نينوى هو الأعلى حيث بلغ عددهم (6281) مستفيداً وبنسبة (16.3%) من مجموع المستفيدين، بينما كانت محافظة كركوك هي الأقل حيث بلغ عددهم (205) مستفيداً وبنسبة (0.5%)، وحصلت محافظة بغداد على المرتبة الأولى في حجم المبالغ المصروفة حيث بلغت (75.813) مليار دينار والذي تجاوز المبلغ المخصص والبالغ (53.700) مليار دينار كما يظهر الجدول التفاوت في نسبة الصرف والتي انحصرت بين(91-100%) ولجميع المحافظات.

جدول (4)

إجمالي المبالغ المخصصة والمقررة والمصروفة وأعداد المستفيدين الكلي من قروض صندوق صغار الفلاحين والمزارعين وحسب المحافظات للمدة (2008-2015) مليار/ دينار

ت	المحافظة	عدد المستفيدين 1	نسبة المستفيدين الى الكلي% 2	المبالغ المخصصة 3	المبالغ المقررة 4	المبالغ المصروفة 5	نسبة المصروف الى المقرر % 5/4
1	بغداد	3311	8,6	53.700	80.813	75.813	94
2	الانبار	2929	7,6	61.200	70.279	65.787	94
3	واسط	5814	15,1	53.400	58.993	56.079	95
4	نينوى	6281	16,3	36.400	60.959	55.228	91
5	صلاح الدين	1337	3,4	38.250	38.561	37.206	96
6	البصرة	2308	6	35.300	38.905	36.746	94
7	ميسان	4201	11	16.800	31.049	28.218	91
8	ديالى	1877	4,8	26.600	27.552	24.947	91
9	ذي قار	3669	9,5	20.650	24.406	24.353	100
10	القادسية	1759	4,5	15.400	18.068	17.779	98
11	بابل	1196	3,1	15.500	16.031	15.512	97
12	كربلاء	904	2,3	8.500	10.404	10.205	98
13	المثنى	1362	3,5	7.150	10.516	9.668	92
14	النجف	1189	3,1	8.100	9.814	9.380	96
15	كركوك	205	0,5	1.850	1.901	1.812	95
	المجموع	38342	100	398.800	498.260	468.739	94

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني،(2015).

أما التغييرات التي حصلت على المبالغ المصروفة وأعداد المستفيدين طيلة مدة الدراسة وحسب السنوات فان الجدول (2) الملحق يبين ذلك .

ويظهر بان هناك توسع وزيادة في أعداد المستفيدين منذ انطلاق المبادرة حيث وصل المجموع الكلي (38663) مستفيداً ، وبلغ أعلى عدد للمستفيدين في عام 2011 حيث وصل الى(13881) مستفيداً، في حين شهد عام 2015 تراجع واضح في أعداد المستفيدين حيث وصل الى (573) مستفيداً ويعود السبب في ذلك الى تدهور الوضع الأمني وانخفاض حجم التخصيصات المالية ، وكذلك نجد أن عام 2011 يمثل أعلى حجم للمبالغ المصروفة حيث وصلت الى(166761) مليار دينار، كما شهد عام 2015 هو الآخر انخفاضاً في حجم المبالغ المصروفة اذ وصلت الى (8.346) مليار دينار .

الصندوق الثاني: صندوق إقراض تنمية الثروة الحيوانية :

يهدف هذا الصندوق الى تنمية مشاريع الثروة الحيوانية وتغطية تكاليف إنشاء المشاريع الخاصة بهذه الثروة وتشغيلها وإعادة أعمار المشاريع المتضررة بقروض تغطي نسبة (100%) من تكاليفها.(صندوق إقراض تنمية الثروة الحيوانية، 2008)

ويظهرالجدول (5) بان محافظة البصرة احتلت المرتبة الأولى في إجمالي المبالغ المصروفة وأعداد المستفيدين حيث بلغت(25.336) مليار دينار وبنسبة تنفيذ (95%) وبلغ أعداد المستفيدين (1505) مستفيداً وبنسبة (16.6) من إجمالي المستفيدين، كما نلاحظ من الجدول التفاوت بين المبالغ المصروفة وأعداد المستفيدين لبعض المحافظات حيث نجد ان بعض المحافظات فيها أعداد مستفيدين أكثر من الأخرى كما هو حاصل في محافظة كربلاء حيث بلغ عدد المستفيدين(1069) مستفيداً،بينما احتلت المرتبة الخامسة بالمبالغ المصروفة ويعود السبب الى التفاوت الحاصل في أقيام المشاريع التي يتضمنها الصندوق وبالعكس احتلت محافظة القادسية مثلا المرتبة الثانية بالمبالغ المصروفة حيث بلغت (24.090) مليار دينار الا إنها احتلت المرتبة السابعة في أعداد المستفيدين الذي بلغ (604) مستفيداً.

أما التغييرات التي شهدها الصندوق على مستوى المبالغ المصروفة وأعداد المستفيدين طيلة مدة الدراسة فان الجدول (3) الملحق يبين إن إجمالي أعداد المستفيدين الكلي لصندوق الثروة الحيوانية حيث وصل إجمالي أعداد المستفيدين الإجمالي للمدة (2008-2015) الى (9080) مستفيداً ويعد عام 2012 أكثر الأعوام في أعداد المستفيدين حيث وصل العدد (1287) مستفيداً وشهد عام 2011 أعلى إجمالي للمبالغ المصروفة حيث وصلت (35.317) مليار دينار،بينما كان عام 2010 اقل الأعوام في أعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة حيث بلغ أعداد المستفيدين(458) مستفيداً وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة (12.954) مليار دينار .

جدول (5)
حجم المبالغ المخصصة والمقررة والمصروفة وأعداد المستفيدين لصندوق الثروة الحيوانية للمدة (2008/8/1 لغاية2015/11/30) مليار/ دينار

ت	المحافظة	المستفيدين 1	الاهمية النسبية% 2	المبالغ المخصصة 3	المبالغ المقررة 4	المبالغ المصروفة 5	نسبة التنفيذ% 5/4
1	البصرة	1505	16,7	15.900	26.764	25.336	95
2	القادسية	604	6,7	12.750	24.793	24.090	97
3	بابل	807	8,9	16.050	23.987	23.100	96
4	ديالى	459	5,1	1.4600	21,715	20.827	96
5	كربلاء	1069	11,8	16.000	19.946	19.527	98
6	بغداد	615	6,8	17.200	20.108	19.461	97
7	واسط	786	8,7	16.250	17.713	16.555	93
8	ميسان	343	3,8	4.650	14.377	12.768	89
9	نينوى	449	5	7.800	12.696	10.883	86
10	المثنى	456	5,07	7.000	9.349	8.800	94
11	ذي قار	633	7	3.300	8.606	8.112	94
12	صلاح الدين	340	3,7	6.650	7.876	7.541	96
13	الانبار	359	4	8.500	7.902	7.352	93
14	النجف	518	5,7	6.350	7.764	7.097	91
15	كركوك	49	0,5	1.200	1.556	1.515	97
المجموع		8992	100	154.200	225.160	225.160	95

الصندوق الثالث : صندوق تنمية المشاريع الاستثمارية الكبرى:

يقوم هذا الصندوق بتمويل القروض للمشاريع وللأشخاص والشركات الزراعية التي تزيد قيمتها عن (250) مليون دينار والتي تكون من صلاحية مجلس إدارة الصناديق التخصصية ومنها(إنشاء وتأهيل وتشغيل مشاريع الثروة الحيوانية ، مشاريع تأهيل وتشغيل مشاريع الصناعات التحويلية ،إنشاء مختبرات للزراعة النسيجية، زراعة المحاصيل الطبية، مكابس التمور،المخازن وغرف التبريد، ألزراعة الموسمية والبيوت البلاستيكية ،حفر الآبار وشراء منظومات الري)،(صندوق المشاريع الاستثمارية الكبرى،2008).

وتختلف نسب الصرف ومدد التسديد من مشروع لآخر كما يُشترط في الموافقة على اقتراض هذه المشاريع التعاقد مع مهندسين زراعيين وأطباء بيطريين كمشرفين على المشاريع، ومن الملاحظ على هذا الصندوق انخفاض أعداد المستفيدين حيث بلغ (618) مستفيداً وهي نسبة صغيرة قياسا بأهمية هذه المشاريع وتتميز كذلك بضخامة التخصيصات لان طبيعة المشاريع تتطلب ذلك، ونجد أن الاندفاع تجاه الصندوق متفاوت من محافظة لأخرى، والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6)
إجمالي المبالغ المخصصة والمقررة والمصروفة للمشاريع الاستثمارية الكبرى لجميع المحافظات للمدة (2008/8/1 لغاية2015/11/30) مليار/ دينار

ت	المحافظة	عدد المستفيدين1	النسبة% للكلي 2	المبالغ المخصصة 3	المبالغ المقررة 4	المبالغ المصروفة 5	نسبة التنفيذ % 5/4
1	بغداد	79	12,7	4.445	54.090	50.143	93
2	الانبار	93	15	3.730	51.808	47.390	84
3	كربلاء	99	16	30.000	56.201	45.169	80
4	نينوى	99	16	2.010	43.281	35.634	82
5	ديالى	38	6,1	13.000	22.182	19.442	88
6	واسط	45	7,2	1.040	20.286	18.825	93
7	بابل	52	8,4	8.950	16.817	15.932	95
8	القادسية	23	3,7	4.750	11.293	9.495	84
9	صلاح الدين	17	2,2	6.000	8.908	8.419	95
10	البصرة	22	3,5	8.50	9.406	8.271	88
11	المثنى	23	3,7	4.200	8.066	7.321	91
12	ذي قار	10	1,6	1.100	4.338	4.019	93
13	ميسان	12	1,9	0.600	4.423	3.378	76
14	النجف	6	1	2.300	2.093	1.318	63
15	كركوك	0	0	0	0	0	0
المجموع		618	100	184,000	313,195	274.763	88

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني 2015.

ويلاحظ أن محافظة بغداد احتلت المرتبة الأولى في إجمالي المبالغ المصروفة حيث بلغت (50.143) مليار دينار وبنسبة تنفيذ (93%) وبلغ إجمالي المستفيدين (79) مستفيداً ويمثلون نسبة (12.7%) من إجمالي المستفيدين، بينما احتلت محافظة كركوك المرتبة الأخيرة حيث انعدمت هذه المشاريع، وكذلك محافظة النجف أيضا بأعداد المستفيدين اذ بلغت ستة مستفيدين وبنسبة (1%) من المستفيدين .

أما التغييرات التي شهدها الصندوق على مستوى المبالغ المصروفة وأعداد المستفيدين فالجدول (4) الملحق يظهر بإن أعداد المستفيدين الكلي قليل قياسا بالصناديق الرئيسة ويعود السبب الى طبيعة المشاريع حيث تكون مدد انجازها طويلة نسبيا فضلا عن مبالغها المرتفعة فقد وصل عدد المستفيدين الإجمالي طيلة مدة البحث (2008-2015) الى (624) مستفيداً، وشهد عام 2012 أعلى مستوى حيث وصل الى (128) مستفيداً وكان عام 2008 هو الأقل حيث بلغ سبعة مستفيدين فقط بسبب انطلاق المبادرة في الربع الأخير من السنة، وفيما يتعلق بالمبالغ المصروفة شهد عام 2011 أعلى إجمالي للمبالغ المصروفة حيث وصل (59.681) مليار دينار بينما كان عام 2008 الأقل في إجمالي المبالغ المصروفة حيث وصلت الى (4.766) مليار دينار.

الصندوق الرابع : صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة :

يهدف هذا الصندوق إلى منح قروض لشراء وصيانة (الحاصدات والساحبات ، ومنظومات الري بالرش والتنقيط ، حفر الآبار السطحية و الارتوازية ، ونصب طواقم الضخ ، وإنشاء أحواض لخزن المياه، المضخات و المكائن والآلات والمعدات الزراعية والإنفاق على استصلاح الأراضي وإحيائها وشق الجداول والمبازل وحفر الآبار فيها للإغراض الزراعية)،ويكون القرض بمقدار قيمة الشراء بالنسبة للمكائن والمعدات وكلف الإنفاق للأغراض الأخرى ويقسط مبلغ القرض بخمسة أقساط سنوية متساوية في قروض الساحبات والحاصدات وحفر الآبار وستة أقساط في قروض منظومات الري بالرش والتنقيط ويسهم بنسبة (80-100%) من قيمة القرض (المبادرة الزراعية،اللجنة العليا).

ويبين الجدول (7)إجمالي أعداد المستفيدين من هذا الصندوق اذ وصل الى (46576) مستفيداً وان محافظات(الانبار ،نينوى ، صلاح الدين ، ديالى) شكلت حوالي (73,5%) من إجمالي المستفيدين حيث حصلت محافظة الانبار على المرتبة الأولى وبلغ عدد المستفيدين من صندوق المكننة (15166) مستفيداً وشكلت نسبة مقدارها(32.5%) أما إجمالي المبالغ المصروفة فقد وصلت الى (287.766) مليار دينار وبنسبة انجاز(95%) ، بينما احتلت البصرة المرتبة الأخيرة في أعداد المستفيدين وكذلك إجمالي المبالغ المصروفة على الصندوق حيث بلغ عدد المستفيدين (382) وشكلت نسبة مقدارها(0,8) فيما بلغ إجمالي المصاريف (6.338) مليار دينار ونسبة تنفيذ(94%)

جدول (7)

حجم المبالغ المخصصة والمقررة والمصروفة لصندوق المكننة ووسائل الري الحديثة للمدة (2008/8/1 لغاية2015/11/30) مليار/ دينار

ت	المحافظة	عدد المستفيدين 1	النسبة% 2	المبالغ المخصصة 3	المبالغ المقررة 4	المبالغ المصروفة 5	نسبة التنفيذ (المصروف الى المقرر) % 5/4
1	الانبار	15166	32,5	24.180	304.475	287.766	95
2	ديالى	7148	15,3	91.050	122.125	118.370	97
3	نينوى	5144	11	76.700	95.583	88.528	93
4	واسط	2017	4,3	38.875	78.924	78.825	100
5	صلاح الدين	6758	14,5	75.150	95.583	87.787	99
6	بابل	1551	3,3	29.650	58.863	58.842	100
7	بغداد	2233	4,7	37.900	45.873	45.819	100
8	قادسية	1455	2,5	26.215	38.085	38.000	100
9	كركوك	1205	2,5	19.200	27.606	27.202	99
10	ميسان	716	1,5	7.220	21.848	26.632	99
11	ذي قار	466	1	10.025	17.549	17.547	100
12	كربلاء	991	2,1	9.300	15.847	15.345	97
13	المثنى	857	1,5	17.100	16.508	14.499	88
14	النجف	487	1	9.090	11.602	11.277	97
15	البصرة	382	0,8	6.350	6.754	6.338	94
	المجموع	46576	100	695.625	950.581	917.786	97

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي ، 2015 .

ومن أهم الملاحظات على هذا الصندوق هي إن المحافظات (الموصل ،صلاح الدين،الانبار ،ديالى) والتي تعرضت الى الاحتلال من قبل تنظيم داعش الإجرامي بتاريخ 2014/6/10 ضمن المراتب الخمسة الأولى ، وهذا يعني تعرض الكثير من هذه المشاريع الى الخراب والدمار.

أما التغييرات التي شهدها الصندوق أثناء مدة الدراسة على مستوى المبالغ المصروفة وأعداد المستفيدين فان الجدول (5) (الملحق) يبين إن هناك زيادة ملحوظة في أعداد المستفيدين في السنوات الأولى للمبادرة وذلك لدوره الفاعل في العملية الزراعية والحاجة الماسة للساحبات والحاصدات فضلا عن منظومات الري لأغلب المزارعين ، ويظهر إن العدد الكلي للمستفيدين بلغ (46872) مستفيداً ويمثل العام 2011 العام الأكثر في أعداد المستفيدين حيث وصل العدد الى (14314) مستفيداً كما شهد العام نفسه أعلى حجم للمبالغ المصروفة حيث وصل الى (229.819) مليار دينار،أما اقل عدد للمستفيدين واقل حجم للمصاريف فكان في عام 2008 ويعود السبب الى قصر المدة لأن انطلاق المبادرة حصل في 2008/8/1.

الصندوق الخامس: صندوق إقراض تنمية النخيل:

يمنح هذا الصندوق قروض ميسره للفلاحين ولمدد طويلة الأمد تتراوح بين (5- 12) سنة وتشمل (إنشاء، تأهيل ، تطوير ، خدمة بساتين نخيل، إنشاء وتأهيل مخازن التمور، تأهيل و تطوير مكابس التمور ولجميع المحافظات) ، تكون نسبة القروض الممنوحة للمزارعين هي(80%) من تكلفة العمل فيما عدا إنشاء مخازن التمور وتأهيلها وإنشاء مكابس التمور وتأهيلها تكون نسبة القرض الممنوحة للمزارعين حسب تقدير لجنة الإقراض في المحافظة، وتختلف مدد الصرف ونسب التسديد طبقا لطبيعة المشروع،والجدول (8) يبين ذلك .

جدول (8)

حجم المبالغ المخصصة والمقررة والمصروفة لصندوق النخيل للمدة(2008/8/1 لغاية2015/11/30) مليار/ دينار

ت	المحافظة	عدد المستفيدين 1	النسبة% 2	المبالغ المخصصة 3	المبالغ المقررة 4	المبالغ المصروفة 5	نسبة التنفيذ (المصروف الى المقرر) %5/4
1	كربلاء	2193	21	16.000	21.383	20.980	98
2	صلاح الدين	1423	13,6	10.260	11.763	11.651	99
3	الانبار	1693	16.2	11.200	11.485	11.212	98
4	ديالى	1281	12.2	8.150	9.951	9.354	94
5	القادسية	423	4	3.085	9.639	8.931	93
6	بابل	1248	11.9	5.850	8.433	8.315	99
7	بغداد	718	6.8	7.085	7.955	7.805	98
8	واسط	649	6.2	6.475	6.492	6.247	96
9	المثنى	227	2.1	1.750	3.650	3.351	92
10	البصرة	231	2.2	2.200	2.052	1.911	93
11	ميسان	156	1.4	1.430	2.016	1.792	89
12	النجف	86	0.82	1.060	0.832	0 .795	96
13	ذي قار	97	0.93	0.725	0.574	0.574	100
14	كركوك	5	0.04	0.120	0.63	0.63	100
15	نينوى	0	0	0	0	0	0
	المجموع	10430	100	75.390	96.295	92.986	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني، 2015

ويلاحظ ان عدد المستفيدين الكلي بلغ (10430) مستفيداً، وان محافظة كربلاء احتلت المرتبة الأولى في أعداد المستفيدين وإجمالي المصروف في صندوق تنمية النخيل حيث بلغ عدد المستفيدين (2193) مستفيداً وشكلت نسبة (21%) بينما بلغ إجمالي المصروف(20,980) مليار دينار ونسبة انجاز(98%) فيما احتلت محافظة نينوى المرتبة الأخيرة فلم يستفد أي مستثمر ولم تخصص أي مصاريف لهذا الصندوق في هذه المحافظة وذلك لصعوبة نجاح المشاريع التي يمولها هذا الصندوق في هذه المحافظة، ومن الملفت للنظر إن محافظة البصرة التي تشتهر بالتمور احتلت المرتبة التاسعة بأعداد المستفيدين حيث بلغ عدد المستفيدين (231) مستفيداً وشكلت نسبة (2.2%) من النسبة الكلية .

أما التغييرات التي شهدها صندوق تنمية النخيل على مستوى المبالغ المصروفة وأعداد المستفيدين فان الجدول (6) الملحق يبين ذلك، حيث يبين ان إجمالي أعداد المستفيدين للمدة (2008_2015) وصل الى (10395) مستفيداً وشهد عام 2009 زيادة في أعداد المستفيدين الكلي حيث وصل أعداد المستفيدين الى (2858) مستفيداً ، بينما شهد العام 2012 أعلى مبالغ مصروفة حيث وصلت الى (20.404) مليار دينار، أما اقل الأعوام في أعداد المستفيدين فيعتبر عام2014 هو الأقل حيث وصل العدد الى (118) مستفيداً ويعود السبب الى قلة التخصيصات للمبادرة الزراعية كما إن العام 2015 شهد انخفاض في أجمالي المصروف لنفس الأسباب .

الصندوق السادس : صندوق تنمية المرأة الريفية :

من الصناديق التي استحدثت بعد سنوات من عمل المبادرة حيث أعلن تأسيس هذا الصندوق بقرار من اللجنة العليا للمبادرة الزراعية في عام 2012 وكان الغرض منه دعم وتنمية المرأة الريفية في مساهمتها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتطوير قابليتها ومهاراتها من خلال الطرق والبرامج الإرشادية والتطويرية وإقامة المشاريع الريفية الصغيرة على أن يكون مقدار القرض من (5-25) مليون دينار (قروض تنمية المرأة الريفية،2012).

باشر الصندوق بعملية الإقراض في عام 2013 حيث يقوم بدعم المرأة الريفية الأرملة أو المطلقة ويتم ترشيح المستفيدة عن طريق وزارة الدولة لشؤون المرأة بواسطة ممثل دائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة في المحافظة أو القضاء أو الناحية في حالة كون سكناها خارج موقع المشروع أما في حالة كون سكنها في موقع المشروع فيكفي تأييد المجلس البلدي في القضاء أو الناحية.

من الملاحظات المهمة التي يجب أن نشير لها هي انخفاض أعداد المستفيدات من قروض هذا الصندوق ولأسباب مختلفة منها ان الكثير منهن لا يمتلكن أراضي زراعية مسجلة بأسمائهن ومن باب التشجيع لإقامة المشاريع فقد حصلت الموافقة على قبول عقود الأراضي الزراعية التي تعود الى أقارب المرأة الريفية لإقامة المشاريع والموافقة مشروطة بتقديم تعهد خطي قانوني مصادق عليه من القسم القانوني في مديرية زراعة المحافظة بعدم الممانعة بإقامة المشروع على أراضيهم ، (صندوق المرأة الريفية 9367 في 2014/9/24).

وبالرغم من ذلك فقد استمر الصندوق بانخفاض في عدد المستفيدات حيث نجد ان (10) محافظات لم تشهد وجود معاملة واحدة لامرأة مستفيدة ،وقد احتلت محافظة المثنى المرتبة الأولى في هذه المشاريع حيث بلغ عدد المستفيدات (248) مستفيدة وبنسبة (66%) ولم تصل المبالغ المصروفة والتي وصلت الى (1.298) مليون دينار الى المبلغ المقرر وهو (2.351) مليون دينار أو حتى المبلغ المخصص لكل محافظة وهو (200) مليون دينار، والجدول (9) يشير الى إن هناك محافظات لم تستفد من هذا الصندوق وهي (نينوى، صلاح الدين، ديالى، كربلاء، نجف،الانبار، ذي قار،واسط ، كركوك) بالرغم من وجود مبالغ مخصصة تراوحت من(200-900) مليون/ دينار لكل محافظة وبلغ إجمالي المبالغ المخصصة لها (5.100) مليار دينار، وقد شهد أعداد المستفيدات وحجم المبالغ المصروفة لصندوق المرأة الريفية والذي انطلق عام 2014 زيادة حيث وصل أعداد المستفيدات الكلي الى (448) مستفيدة كما ان حجم المبالغ الكلية المصروفة لعامي (2014- 2015) بلغ (2.264) مليون دينار وقد شهد عام 2015 ارتفاع أعداد المستفيدات حيث بلغ (360) مستفيدة وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة (1.860) مليون دينار. (صندوق تنمية المراة الريفية،2016)

جدول (9)

حجم المبالغ المخصصة والمقررة والمصروفة لصندوق المرأة الريفية لجميع المحافظات للمدة (2008/8/1 لغاية2015/11/30) مليون/ دينار

ت	المحافظة	عدد المستفيدين	النسبة%	المبالغ المخصصة	المبالغ المقررة	المبالغ المصروفة	نسبة التنفيذ (المصروف الى المقرر)%
1	المثنى	248	66	200	2.351	1.298	55
2	ميسان	63	16,8	200	315	292	93
3	البصرة	52	13,6	300	260	230	88
4	بابل	5	1,3	500	73	55	76
5	بغداد	6	1,6	1.000	30	30	100
6	قادسية	1	0,2	600	3	2	50
7	باقي المحافظات	0	0	5.100	0	0	0
	المجموع	375	100	7.900	30.330	1.908	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني 2015

الصندوق السابع : صندوق تنمية المشاريع الزراعية لأبناء العراق :

هو صندوق إقراضي تم إنشاؤه بعد مرور أربعة سنوات على المبادرة أي في عام 2012 ليشمل الإغراض النباتية والحيوانية كافة وتمنح قروضه وفقا لشروط وضوابط المبادرة الزراعية لغرض دعم عوائل الشهداء والسجناء السياسيين وأبناء العراق من الصحوات والعاملين بالقطاع الزراعي كافة على ان لا يزيد مبلغ القرض عن (50) مليون دينار عراقي وبنسبة مساهمة (100%) من كلفة المشروع (" صندوق تنمية المشاريع الزراعية" 2012) .

ولم نلحظ نشاط لهذا الصندوق ، وهناك ضعف في الإقبال عليه لان اغلب الجهات المشمولة به لا تمتلك الأرض الزراعية المشروطة لإقامة المشروع ، كما نشير الى إن إنشاء الصندوق كان بتوجيه من رئيس اللجنة العليا للمبادرة وحسب ما أورده الرئيس التنفيذي للمبادرة وهذه احد الأمور المهمة التي يجب مراعاتها عند إنشاء أي صندوق جديد وهي أهمية الدراسة والتعمق في دراسة الحاجة الفعلية له والجهات المستفيدة

وأثره على القطاع الزراعي قبل إنشائه ، وقد انحصر نشاطه ومنذ انطلاقة ولغاية أعداد البحث على(4) مستفيدين لكل مستفيد (40) مليون دينار ومن محافظة واحدة هي صلاح الدين وان هناك (14) محافظة لم تستفد من هذا الصندوق من مجموع (15) محافظة ،بالرغم من ان هناك تخصيصات إجمالية لجميع المحافظات بلغت (23.700) مليار دينار تراوحت بين (600) مليون الى (3.300) مليار دينار

بعد أن تم استعراض جميع صناديق الاقراض التخصصية نود ان نشير الى إن إجمالي النشاطات والأغراض التي تضمنتها جميع الصناديق تصل الى حوالي (54) غرض أو نشاط ولكن عند دراسة أعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة أثناء مدة الدراسة وجدنا أن هناك أغراض ونشاطات كانت لها أولوية من قبل المزارعين أما بقية النشاطات والأغراض فإنها ضعيفة .

والجدول (10) يبين أهم (10) أغراض ونشاطات من بين (54) غرض أو نشاط تموله المبادرة الزراعية، اذ احتلت قروض المحاصيل الزراعية المرتبة الأولى في أعداد المستفيدين إذ بلغ (21568) مستفيداً وبنسبة (20.4%) من مجموع المستفدين الكلي الذي وصل الى (105337) مستفيداً وقد وصلت إجمالي المصاريف الى (154.343) مليار دينار.

جدول (10)

أعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة لأهم النشاطات للمبادرة الزراعية للمدة(2008- 2015)

ت	الاغراض أو المشاريع	عدد المستفيدين	النسبة % اعداد المستفيدين	المبالغ المصروفة مليار/ دينار	النسبة % المبالغ المصروفة
1	زراعة المحاصيل الحقلية	21568	20,4	154.343	7
2	حفر الآبار الارتوازية	17697	16,8	279.548	14
3	شراء ساحبات	10575	10	372.227	18.9
4	إنشاء ونصب بيوت بلاستيكية	9488	9	243.922	12.3
5	خدمة وتطوير بساتين النخيل	9162	8,6	62.730	3.1
6	شراء منظومات الري بالرش وملحقاتها	7596	7,2	134.810	6.8
7	شراء مضخات مائية	5918	5,6	51.452	2.6
8	زراعة الخضر الصيفية	2290	2,1	14.818	0.7
9	قروض صيادي الأسماك	2256	2,1	11.356	0.57
10	إنشاء وتشغيل مناحل العسل	2142	2	22.871	1.1
11	أغراض أخرى	16646	15.8	621.119	31.5
المجموع		105337	100	1969.196	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني، 2015

وفيما يتعلق في أعداد المستفيدين الكلي لكل محافظة للمدة (2008/8/1 لغاية 2015 /11/30) وإجمالي المبالغ المخصصة والمقررة والمصروفة الكلية لجميع المحافظات ولجميع الصناديق فان الجدول(11) يظهر بأن إجمالي المبالغ المخصصة للصناديق بلغت (1539.615) تريليون وخمسمائة وتسع ثلاثين مليار وستمائة وخمسة عشر مليون دينار، بينما بلغ حجم المبالغ الكلية المقررة (2086.567) تريليونان وستة وثمانين مليار وخمسمائة وسبع وستين مليون فيما بلغ حجم المبالغ المصروفة الكلية (1969.196) تريليون وتسعمائة وتسع وستين مليار ومائة وستة وتسعين مليون دينار وهو اكبر من حجم المبالغ المخصصة واقل من المبالغ المقررة، وقد احتلت محافظة الانبار المرتبة الأولى في إجمالي القروض المصروفة حيث بلغت (419.509) مليار دينار وتجاوزت المبالغ المخصصة التي بلغت(363.200) مليار دينار بينما احتلت النجف المرتبة الأخيرة في إجمالي المصروف حيث بلغت (29.868) مليار دينار وهي أكثر من المبلغ المخصص الذي بلغ (28.500) مليار دينار.

جدول (11)

إجمالي المبالغ المخصصة والمقررة والمصروفة لجميع الصناديق ولجميع المحافظات للمدة (2008/8/1 لغاية 2015/11/30) مليار/دينار

ت	المحافظة	عدد المستفيدين	النسبة%	المبالغ المخصصة	المبالغ المقررة	المبالغ المصروفة	نسبة التنفيذ %
1	الانبار	20240	19,2	363.200	445.950	419.509	94
2	بغداد	6962	6,6	164.635	208.871	199.074	95
3	ديالى	10803	10,2	156.200	203.526	192.941	95
4	نينوى	11973	11,3	143.000	212.521	190.275	90
5	واسط	9311	8,8	129.000	182.410	176.534	97
6	صلاح الدين	9879	9,3	139.510	156.082	152,646	98
7	بابل	4859	4,6	78.000	124.206	121.758	98
8	كربلاء	5256	5	81.500	123.784	111.228	90
9	القادسية	4256	4	64.600	101.884	98.300	96
10	البصرة	4500	4,2	61.800	84.143	78.834	94
11	ميسان	5491	5,2	31.500	74.030	68,082	92
12	ذي قار	4875	4,6	37.000	55.475	54.607	98
13	المثنى	3173	3	38.000	50.443	44,939	89
14	كركوك	1464	1,3	23.170	31.128	30,593	98
15	النجف	2286	2,1	28.500	32.107	29,868	93
	المجموع	105337	%100	1.539.615	2.086.567	1,969,196	94

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني 2015

والملاحظ من الجدول ان المحافظات (الانبار، ديالى ،نينوى،صلاح الدين)، فضلا عن منطقة حزام بغداد التي تعرضت الى الهجمات الإرهابية من قبل (داعش الإجرامي) بعد 2014/6/10 تقع ضمن المحافظات الستة الأولى في أعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة وهنا نشير الى حجم الخسارة التي لحقت بهذه المشاريع والتي تعرض اغلبها الى التدمير الشامل.

وفيما يتعلق بالتغيرات التي حصلت في أعداد المستفيدين الكلي وإجمالي المبالغ الكلية المصروفة للمدة (2008-2015) فان الجدول (12) يبين ذلك، ويظهر بان أعداد المستفيدين شهد تزايد في السنوات الأولى للمبادرة حتى عام 2011 والذي بلغ (31662) مستفيداً وهي أعلى سنة في أعداد المستفيدين بعد ذلك شهدت تراجع واضحا ووصلت الى أقل من سنة الانطلاق للمبادرة حيث بلغ عدد المستفيدين (4257) مستفيداً في عام 2015 . وانعكس ذلك على المبالغ المصروفة أيضا حيث شهد عام 2011 أعلى مستوى ووصل الى(506.800) مليار دينار بعدها تراجعت المبالغ المصروفة لتصل الى (145.323) مليار دينار عام 2015، ويعود السبب في ذلك الى ضعف التخصيصات المالية بسبب انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني في بعض المحافظات المهمة والتي كانت تحتل مستويات متقدمة في الأعداد والمبالغ.والجدول (12) يبين ذلك

جدول (12)

إجمالي عدد المستفيدين والمبالغ المصروفة لصناديق الإقراض للمدة (2008-2015)

السنة	عدد المستفيدين	المبالغ المصروفة مليار/دينار
2008	8177	80.809
2009	12301	142.256
2010	16067	215.586
2011	31662	506.800
2012	22364	469.245
2013	6454	256.823
2014	4831	169.987
2015	4257	145.323
المجموع	106113	1.986.829

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني،2015

أما على مستوى الصناديق فان صندوق المكننة احتل المركز الأول في أعداد المستفيدين (46576) مستفيداً وبنسبة (44.2%) بينما احتل صندوق تنمية أبناء العراق المركز الأخير حيث بلغ عدد المستفيدين أربعة مستفيدين، والجدول (7) الملحق يظهر ذلك .

الاستنتاجات والتوصيات

1-الاستنتاجات:

1- تفاوت حجم التخصيصات السنوية لوزارتي الزراعة والموارد المائية فضلا عن صناديق الإقراض لاعتمادهما على حجم الإيرادات السنوية في الموازنة العامة التي شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً تبعا لأسعار النفط خلال مدة البحث .

2- إن تشكيل إدارات جديدة(المبادرة الزراعية) لإدارة سياسة التمويل خارج الجهة الرئيسة المسؤولة عن التمويل الزراعي في السابق(المصرف الزراعي التعاوني) ترتب عليه جملة من الأمور منها، زيادة النفقات والمصاريف، وإخضاع العمل للاجتهاد والتقدير من خلال وضع ضوابط وشروط وتوجيهات من قبل لجان إدارة المبادرة الزراعية ومجلس الإدارة ولجنة الإقراض وإلزام المصرف الزراعي التعاوني بتطبيقها،فضلا عن تراجع الأداء المصرفي للمصرف الزراعي التعاوني لان قروض المبادرة تمنح بدون فائدة.

3- إن عدم وجود خطة ائتمانية للإقراض في بداية انطلاق المبادرة الزراعية ساهم بحصول هذا التفاوت في حجم المبالغ المخصصة والمقررة والمصروفة على مستوى الصناديق وعلى مستوى المحافظات.

4- حصلت محافظة الانبار على المرتبة الأولى خلال مدة الدراسة في أعداد المستفيدين حيث بلغ (20240) مستفيداً من مجموع المستفيدين الكلي (105337) مستفيداً اي نسبة (19.2%) وكذلك في حجم المبالغ المصروفة (419.509) مليار دينار من المجموع الكلي للمبالغ المصروفة البالغة (1.986.829) مليار دينار، بينما احتلت محافظة النجف المرتبة الأخيرة حيث بلغ عدد المستفيدين (2286) مستفيداً وبنسبة(2.1%)، كما احتل صندوق المكننة المرتبة الأولى في أعداد المستفيدين حيث بلغ (46576) مستفيداً وحصل صندوق تنمية أبناء العراق على المرتبة الأخيرة حيث بلغ أربعة مستفيدين.

5- بالرغم من تعدد الصناديق وكثرة الإغراض والنشاطات التي تمولها المبادرة الزراعية عن طريق صناديق الإقراض والتي بلغت حوالي(54) نشاطاً وغرضاً زراعياً الا إن عدد الأغراض التي اهتم بها المستثمرين محصورة بحدود (10) نشاطات أو أغراض.

2- المقترحات:

1- وضع خطط سنوية متوازنة تأخذ بنظر الاعتبار الإيرادات السنوية المتحققة لاسيما في السنوات التي توجد فيها فوائض ، وكذلك تفعيل آلية متابعة القروض وتسديدها وتفعيل الرقابة على تنفيذ الشروط الجزائية المتعلقة بفوائد الأقساط المؤجلة والفوائد العقابية للمشاريع التي لم تنفذ أو التي استخدمت الأموال في نشاط آخر غير النشاط المخصص له من خلال وضع شروط تمكن من استيفاء الإقساط في موعدها المحدد لضمان ديمومة المبادرة.

2- حصر سياسة التمويل بالمصرف الزراعي التعاوني بعد هيكلته وإشراك القطاع الخاص التجاري والمستثمرين الزراعيين وربط الإقراض بالادخار على أن تكون هناك خطة ائتمانية مدروسة ومعتمدة على إحصاءات دقيقة عن الواقع الزراعي لكل محافظة.

3- زيادة رسم الخدمة الى (4%) تدفع (2%) لمصاريف المصرف الزراعي و(2%) لمصاريف متابعة القروض من قبل الموظفين على أن تتحمل لجان المتابعة مسؤولية الإخفاق الذي يتسبب من جراء عدم متابعة القروض.

4- حصر النشاطات والمشاريع التي يتم دعمها بالقروض بالمشاريع ذات الأهمية العالية على ان يؤخذ بنظرالاعتبار وضع المحافظة والصندوق وأهميتهما في كل محافظة ودعم صندوق صغار المزارعين لأنه يشمل عدد كبير من المستفيدين.

المصادر:

1- وزارة الزراعة(قسم الخطة الاستثمارية، قسم قروض المبادرة الزراعية،2015)
2- وزارة الموارد المائية(قروض المبادرة الزراعية 2015)
3- المصرف الزراعي التعاوني(قسم التخطيط، قسم الائتمان،2015)
4- المبادرة الزراعية(المكتب التنفيذي،2015).

ملحق (1)

مشاريع وزارة الموارد المائية المنجزة والمشاريع قيد الانجاز

1- المشاريع المنجزة:

1. استصلاح اراضي حرية- دغارة (أعمال استصلاح وتنفيذ شبكة مبازل) .
2. تأهيل مضخات مشروع ري بدرة وجصان الجديدة (تجهيز ونصب مضخات عمودية وافقية وتجهيز مواد كهربائية وميكانيكية للمضخات) .
3. تنفيذ منشات النواظم التي تغذي هور الحمار الاهوار الوسطى (تنفيذ على منشات هيدروليكية (ابو نرسي ، ابو صوباط ، ابو جويلاتة الصباغية) في ذي قار فضلا عن 5 منشات (الخنزيري ، ابو جذيع ، السبع ، البدرية ، الجميلة) في البصرة .
4. تأهيل آبار كركوك (تجهيز مضخات غاطسة عدد 1285 ، تجهيز مولدات كهربائية مختلفة عدد 1150) .
5. استيراد آليات ومعدات ثقيلة (163 آلية) .
6. إنشاء سدود صغيرة في كافة المحافظات (إنشاء سد كعرة G4 في الصحراء الغربية قضاء الرطبة/الانبار فضلا عن الأعمال الاستشارية والإشراف العام للسد) .
7. تحديث التصاميم القديمة لمشاريع المبادرة الزراعية .
8. مشاريع متفرقة في المحافظات (تجهيز معدات محطة ضخ البزل لمشروع ري العمارة ، تجهيز المضخات والمعدات الميكانيكية والكهربائية لمحطات ضخ ري الفلوجة / الانبار ، إكمال الأعمال الترابية والإنشائية لمبزل كصيبة في ميسان) .
9. تجهيز كراءات لكري الأنهر الرئيسية عدد (2) بإنتاجية 1500 م3/ساعة .
10. إنشاء محطات الضخ لمحطتي اسفل الخالص وسدة الهندية (تجهيز أربعة مضخات عمودية مع ملحقاتها الكهربائية والميكانيكية لمحطة ضخ سدة الهندية مع تجهيز ثلاث مولدات كبيرة مع منظومة التوازي والأدوات الاحتياطية ، تجهيز طواقم ضخ عمودية عدد 7 بتصريف (5) م3/ ثا لمحطة أسفل الخالص) .
11. تأهيل محطات الضخ لمشاريع في محافظات متعددة (تجهيز مضخات الى محطة ضخ الشوملي ، تأهيل محطة ضخ مشروع الجزيرة الشمالي باستيراد مضخات عمودية مساعدة مع الأدوات الاحتياطية ، تجهيز (7) مضخات عمودية مع ملحقاتها الميكانيكية والكهربائية بتصريف (4.8) م3/ ثا لمضخة الوحدة لمحطتي ضخ (1.2) لمشروع الوحدة) .
12. إحياء مشروع أبو صبخة الاروائي (ويتضمن العمل تهيئة القناة مع أعمال التبطين وأعمال المنشات الاروائية وتجهيز مواد إنشائية وإنشاء نواظم صدر مغذية عدد 24) .
13. تبطين جدول الزكيطية (ويتضمن العمل اعمال التهذيب النهائي + تجهيز ونقل الكونكريت فضلا عن أعمال التبطين وأعمال المنشآت الاروائية وتجهيز مواد إنشائية
14. حفر 50 بئر في المثنى .
15. تبطين جداول في محافظات متعددة (أعمال حفر ودفن وتبطين قناة الوند ، تبطين جدول نفر ، حفر ودفن وتبطين ومنشات قناة العوجة ، أعمال التهذيب والتبطين لقناة الهلال ، تبطين القنوات الفرعية للزكيطية ، تبطين قناة الدوهان وشاخه العقود ، أعمال مقاولة تأهيل وتبطين قناة الروضان) .
16. إكمال تنفيذ المشروع الريادي في كربلاء .

2- المشاريع التي ما زالت قيد الانجاز :

1. تنفيذ قناة البصرة الاروائية الناقلة للمياه ضمن مشروع ري شط العرب : احد المشاريع الكبرى في محافظة البصرة بكلفة تخمينية مقدارها (400) مليار دينار ، يهدف المشروع الاستفادة من التصريف الواصل لشط العرب قبل تلوثه بلسان المد الملحي القادم من البحر ، وذلك بتجهيز مناطق الشلامجة و ابو الخصيب والفاو بالمياه .
2. مشروع أبو غريب الرائد للري المغلق : يتضمن العمل تنفيذ قناة مغلقة تخدم مساحة (6.8) ألف دونم باستخدام الري المغلق ويهدف المشروع الى توزيع المياه بالشكل الأمثل لتقليل الضائعات المائية .
3. إنشاء القنوات المعلقة والمنشآت الحقلية ضمن مشروع ري كركوك ، بهدف تنظيم توزيع المياه لتقليل ضائعات المياه .
4. تبطين جداول في المحافظات بضمنها جدول الحسينية في محافظة كربلاء المقدسة .
5. تأهيل وصيانة القناة الناقلة من سدة سامراء الى ناظم التقسيم : يقع المشروع في محافظتي صلاح الدين والانبار .
6. المساهمة في تنفيذ مبازل غرب الغراف : ويهدف المشروع الى تجميع مياه المبازل لمشروع الغراف ، يهدف المشروع الى تخليص الأرض من المياه المالحة ونقلها الى المصب العام وبالتالي تحسين نوعية التربة .
7. المساهمة في تنفيذ ميزل الفرات الشرقي : يهدف الى تجميع مياه المبازل بشبكات الاستصلاح (حلة – كفل ، كفل – شنافية ، ديوانية – شافعية ، ناصرية ، مشروع المثنى ، مشروع الرميثة) لتخليص التربة من الأملاح .
8. معالجة الآبار ذاتية التدفق في محافظة النجف الاشرف وكربلاء المقدسة والمثنى .

ملحق 2

1- مشاريع وزارة الزراعة:

1- مشروع استخدام تقنيات الري الحديثة.
2- مشروع شراء شاتلات الرز.
3- مشروع توفير مكائن تنقية وتعفير بذور الحنطة والشعير .
4- مشروع تطوير الإعلام والإرشاد الخاص بالمبادرة الزراعية .
5- مشروع تدريب الكوادر في ايطاليا .
6- مشروع إنشاء مخازن زراعية .
7- المشروع الوطني لترقيم الثروة الحيوانية .
8- مشروع مركز التأهيل والتطوير .
9- مشروع مكافحة الآفات الزراعية (الطائرات الزراعية) .
10- مشروع توفير بذور محصولي الحنطة والشعير .

جدول (1)

حجم المبيعات لمنظومات الري وحجم التسديدات للمدة (2011- 2015)

السنة	المبيعات مليار/دينار	التسديدات مليار/ دينار	النسبة %
2011	4.136	0	0
2012	29.042	315	1
2013	31.610	2.323	6,4
2014	19.629	1.543	5,2
2015	4.552	1.530	25
المجموع	88.971	5.574	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشركة العامة للتجهيزات الزراعية 2015

جدول (2)

يبين إجمالي المبالغ المصروفة وعدد المستفيدين لصندوق مشاريع صندوق صغار الفلاحين والمزارعين للمدة(2008-2015) مليار/ دينار

السنة	المستفيدين	المصروف
2008	4076	21.902
2009	4018	43.091
2010	6029	68.017
2011	13881	166.761
2012	6090	103.221
2013	2097	35.310
2014	1899	24.997
2015	573	8.346
المجموع	38663	741.647

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني 2015

جدول (3)

يبين إجمالي المبالغ المصروفة وعدد المستفيدين لصندوق مشاريع الثروة الحيوانية للمدة(2008-2015) مليار/ دينار

السنة	المستفيدين	المصروف
2008	2478	33.318
2009	1314	18.196
2010	458	12.954
2011	1097	35.317
2012	1287	34.505
2013	930	33.738
2014	594	23.459
2015	922	24.275
المجموع	9080	215.303

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني 2015

جدول (4)

يبين إجمالي أعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة لصندوق المشاريع الاستثمارية للمدة (2008-2015)

السنة	المستفيدين	المصروف مليار / دينار
2008	7	4.766
2009	47	9.504
2010	73	25.692
2011	102	59.681
2012	128	55.595
2013	125	55.314
2014	79	35.003
2015	63	29.541
المجموع	624	278.003

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني 2015

جدول (5)

يبين إجمالي أعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة لصندوق المكننة الزراعية للمدة (2008-2015) مليار/ دينار

السنة	المستفيدين	المصروف
2008	1075	14.453
2009	4064	56.174
2010	7875	97.716
2011	14314	229.819
2012	13193	255.507
2013	2152	114.079
2014	2053	82.081
2015	2146	75.905
المجموع	46872	925.740

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني 2015

جدول (6)

يبين إجمالي أعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة لصندوق النخيل

للمدة (2008-2015) مليار / دينار

السنة	المستفيدين	المبالغ المصروفة
2008	514	3.667
2009	2858	15.289
2010	1632	11.205
2011	2268	15.220
2012	1665	20.404
2013	1147	18.349
2014	118	4.041
2015	193	3.594
المجموع	10395	93.569

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني 2015

جدول (7)

عدد المستفيدين الكلي وعدد المستفيدين لكل صندوق من الصناديق التخصصية

للمدة (2008/8/1 لغاية2015/11/30)

ت	نوع الصندوق	عدد المستفيدين	الأهمية النسبية %
1	صندوق المكننة	46576	44,2
2	صندوق صغار المزارعين والفلاحين	38342	36,3
3	صندوق تنمية النخيل	10430	9,9
4	صندوق الثروة الحيوانية	8992	8,5
5	صندوق المشاريع الكبرى	618	0,5
6	صندوق تنمية المرأة الريفية	375	0,35
7	صندوق تنمية أبناء العراق	4	0,003
	المجموع	105337	100

.....

.....

.....